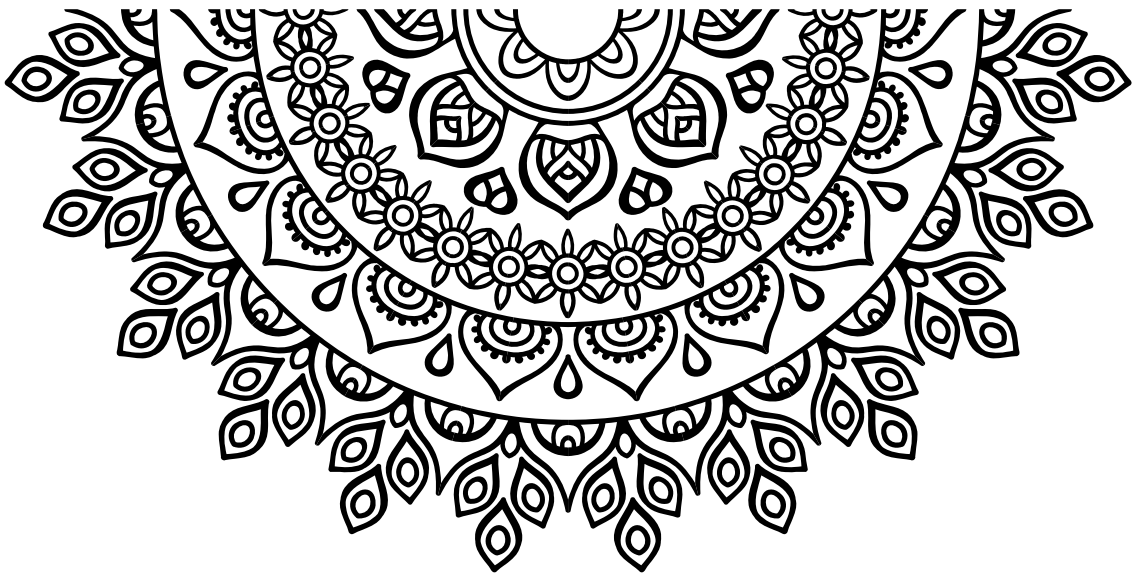

الإدارة النبوية للدولة

الدكتور

سرمد احمد جاسم

الجامعة العراقية/ مركز التعليم المستمر

Prophetic administration of the state

by

Dr. Sarmad Ahmed Jassim

Al- Iraq ia University/ Centre of Continuous Education

المستخلص:

بان صورة الدولة الأولى لم تكن بالوضوح المطلق ولم يكتمل رسمها بالشكل الأمثل لكننا يجب ان نقر ونعترف بأنها كانت بواكير صناعة دولة كانت أساس رصين وخارطة واضحة لتكوين دولة سياسية، لا غبار عليها ولا خلاف .

فان القيادة النبوية كانت قيادة دينية متمثلة بشخصية الرجل النبي وكانت قيادة سياسية حكمية متمثلة بشخصية الرجل السياسي الذي يهتم بتمشية أمور الدولة الداخلية والخارجية .

فلم يغفل (صلى الله عليه وسلم) أي جزئية ولو كانت بسيطة في أي مجال من مجالات إدارة الدولة على الصعيدين الخارجي والداخلي .

Abstract:

The image of the first state was not that clear and its shape was not formed in the perfect way. However, we have to confess and admit that it was described as the first indication of building as a state was based on firm pillars and clear map so as to form a political the political state.

So, the prophetic leadership was a religious command represented by the prophet himself and it was a wise political leadership represented by the political man who is interested in running the internal and external affairs of the country.

Besides, the prophet paid attention to aspects of leadership on the internal and external levels.

Furthermore, forming an Islamic- political field was not an easy task in accordance with the current circumstances and data which presented.

Then, the link between religion and politics in the process of building managed to impose itself upon the group although it witnessed a cracial answer in the prophetic era.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ومن ولاه وبعد ... فان اتصال السماء بالأرض لأداء رسالة من الله المتفرد في سموه وعليائه إلى عبيده المحتاجين لهديه وإرشاده حدث من الأحداث العظام وخرق لنواميس الطبيعة التي لا تتغير عن طريقها المرسوم إلا حين الحاجة القصوى ولغاية قدرها العزيز العليم . وليس يحدث أو يكون أمر في هذا العالم إلا عن سبب اقتضى حدوثه وكونه ولغاية أُريدت منه .

وظهور الإسلام هو أعظم ما رأى العالم من أحداث لابد له من أسبابه التي استلزمته وممهداته التي أعدت له وعنايته التي تنتظر دائماً منه . ولسنا بسبيل الحديث ولو بالإيجاز الشديد عن هذه الأسباب والممهدات التي أعدت لظهور الإسلام بعد ان خلا العالم الذي كان معروفاً حينذاك من المجتمع الصالح والدين الصحيح .

نحن بصدد الدور الذي لعبه الإسلام والرسالة الإسلامية بوجه عام والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في رسم صورة الدولة الأولى وعن الكيفية والماهية التي سلكها خير الخلق في إدارته للدولة النبوية الأولى .

حيث ارسي دعائمها الأولى ووضع لبناتٍ لبناءٍ شامخٍ أعظم، لبناء دولة ترامت حدودها من أقصى العالم إلى أقصاه .

نحن نقر ونعترف بان صورة الدولة الأولى لم تكن بالوضوح المطلق ولم يكتمل رسمها بالشكل الأمثل لكننا يجب ان نقر ونعترف بأنها كانت بواكير صناعة دولة كانت أساس رصين وخارطة واضحة لتكوين دولة سياسية، لا غبار عليها ولا خلاف .

فان القيادة النبوية كانت قيادة دينية متمثلة بشخصية الرجل النبي وكانت قيادة سياسية حكمية متمثلة بشخصية الرجل السياسي الذي يهتم بتمشية أمور الدولة الداخلية والخارجية .

فلم يغفل (صلى الله عليه وسلم) أي جزئية ولو كانت بسيطة في أي مجال من مجالات إدارة الدولة على الصعيدين الخارجي والداخلي .

فان تكوين مجال سياسي إسلامي لم يكن بالأمر الهين والسهل وفق الظروف والمعطيات التي كانت مطروحة آنذاك .

ثم ان العلاقة بين الدين والسياسة في تجربة البناء تلك ظلت تستطيع ان تفرض نفسها على الجماعة على الرغم من أنها شهدت حلاً حاسماً لها في العهد النبوي .

لقد ازدهرت الكتابات العربية المعاصرة المهتمة بالتجربة النبوية منذ عقود وان لم يكن الأعم الأغلب منها مستفيداً من مكتسبات المعرفة المعاصرة خاصة في مناهج التاريخ وعلم الاجتماع السياسي وتحليل الخطاب .

ومن هنا جاءت فكرة كتابة بحثنا هذا حول الكيفية التي كانت متبعة في الإدارة النبوية للدولة آنذاك وما هي السياسة المتبعة في التعاطي والتعامل مع المتغيرات السياسية والدينية على حد سواء فتألف البحث من ثلاثة مباحث وهي :

الاول منها عن الهيكل السياسي للدولة النبوية وما هي الدعامات الرئيسة لهذا الهيكل والبناء .

والثاني حول الهيكل الإداري للدولة ومن هم شخوص الإدارة والقائمين في الأعمال وكيفية إدارة الأمور داخل أروقة الدولة .

والثالث منها عن الهيكل التشريعي والتنظيمي للدولة وكيفية سن القوانين وآلية التعاطي مع التشريعات وتنفيذها وتطبقها على ارض الواقع والمجتمع .

وخاتمة ومقدمة وثبت المصادر .

الباحث

المبحث الاول

الهيكل السياسي للدولة

ان قيام الدولة الإسلامية ليس بالأمر السهل والميسور، وذلك لأن استئناف الحياة الإسلامية أمرا صعباً تقوم في وجهه عراقيل شتى وضخمة لا بد من إزالتها وأيضا تقف وراء قيام دولة إسلامية صعوبات كثيرة وكبيرة لا بد من التغلب عليها ...

فان نشوء الدولة وقيامها ينقسم على ثلاث مراحل مهمة وهي : (مرحلة التثقيف ومرحلة التفاعل ومرحلة التطبيق)[١] .

وان نقطة الابتداء لهذه المرحلة الثلاثة بالنسبة للدولة الإسلامية الأولى كانت من بعثته وانطلاقه بالدعوة الإسلامية عليه الصلاة والسلام .

(لقد تكونت خلال سنوات الدعوة السرية ثلاث جماعات من المؤمنين تقوم على الإخوة والتعاون وتبليغ الرسالة وتمكينها من مقامها)[٢] .وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل بناء الإنسان وتغييره بالقيادة النبوية تغييراً جذرياً على المنهج الرباني لصناعة القيادات البشرية للدولة الإسلامية، (أنها التربية الربانية لبعث الروح الجديدة لكي يحمل المسلم رسالة الإسلام العالمية لهداية بني البشر وتحرير بني الإنسان)[٣]، وفي هذه المرحلة من مراحل الدعوة الإسلامية برزت ظاهرة جديدة بالدراسة والتأمل إلا وهي بناء (هذه الكتلة) من التجمع البشري الذي يدين بالولاء لله تعالى . وقد خرج من عقيدة وفكر وسلوك الجاهلية، لقد أصبحت الجماعة الإسلامية في مكة المكرمة وسط مجتمع يدين بالولاء السياسي والاجتماعي للقبيلة وشيخها وأعرافها وتقاليدها تدين بالولاء لخالقها . فكانت كتلة متميزة عن المجتمع (على الرغم من ان التربية التي تلقتها لا تشمل على مفردات التنشئة السياسية المعروفة لدينا)[٤] .

يرى المفكرون المعاصرون ومنهم الشيخ الندوي ان الدور الاول من ادوار الدعوة قد انتهى بهذه السنوات الثلاثة وبهذا انتهى دور الشكل السري والتثقيف الذي يبنى هذا الشكل صار لا بد من الانتقال إلى دور التفاعل والكفاح بتوضيح الإسلام للناس لكي يستجيبوا له ويقبلون عليه فيختلط في نفوسهم أو يردونه ويحملون عليه فيصطدمون بأفكاره لتكون نتيجة الاصطدام هزيمة الكفر واستقرار الإيمان وينتصر الفكر الصحيح ؛ لان العقول مهما تكون مكابرة لا يمكن ان تغلق أمام الفكر الصحيح ولا تستطيع ان تهرب منه .

وهكذا بدأ دور التفاعل وبدأ الكفاح بين فكر وفكر، وبين مسلمين وكافرين . بدأ ذلك من الكتلة الحزبية حين خرج النبي (صلى الله عليه وسلم) ومعه أصحابه في ترتيب لن تعهده

العرب في تاريخها، كان دوراً من اعنف الأدوار ولئن الانتقال من دور الثقافة إلى دور التفاعل من أدق الأدوار ؛ لأنه يحتاج إلى حكمة وصبر فإن دور التفاعل من اشق الأدوار لأنه يحتاج إلى صراحة وتحد دون ان يحسب للنتائج والأوضاع أي حساب قد استمر هذا الدور ثمان سنوات والمسلمون يلاقون أَصناف العذاب من قريش، وكان العرب من غيرهم يقفون موقف المتفرج فاشد ذلك على النبي عليه الصلاة والسلام، وصار لا بد من الانتقال إلى الدور الثالث، دور تطبيق الإسلام ولكن قسوة المحتج في مكة لا تدل على إمكانية هذا التطبيق(٥) .

(إن الأرض عنصر ثابت من عناصر الدولة التي لا بد منها لتكوين الدولة وقيامها وقد أكد عليها حتى من رأى بأن الأصل ان تكون الأرض كلها وطناً للأمة الإسلامية فليس من المعقول ان تشكل دولة من غير ارض يقيم فيها شعبها وتطبق عليها قوانينها وتتحرك فيها جيوشها ويشمل ذلك البعد الإقليمي والجو الإقليمي)(٦).

فحين يقرر المفكرون الإسلاميون بان المجتمع الإسلامي الذي ينشده النبي (صلى الله عليه وسلم) لإقامة الدولة لم يركز على المدينة كرقعة جغرافية لها أهميتها في قيام الدولة .

وبهذا تجاوزوا أهمية ما يعرف بالإقليم كركن مهم من أركان قيام الدولة ذلك الركن الثابت الذي يدور مع الاختلاف حول بعض الأركان حيث دار، فحين نجد أركان الدولة في الفقه الدستوري المعاصر هي الشعب، الإقليم السلطة السياسية ثم القواعد الأساسية التي تنظم علاقات الأفراد (الدستور) وهناك من يضيف السيادة أو الشخصية المعنوية)(٧) .

نجد ان أركان الدولة في الفقه السياسي الإسلامي هي الشعب والإقليم والسلطة السياسية ثم يضاف إليها ما يسمى بالكيان الروحي وهو يشمل مجموعة القواعد والأحكام المتعلقة بالعقيدة والتشريع الذي فرضه الشارع الحكيم في الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة(٨) .

ان المدينة المنورة لم تكن أكثر من نواة للدولة الإسلامية التي استمرت بالوسع على مدى أيام لتشمل نطاقات واسعة لعلها أوسع مما كان يتخيله الإنسان آنذاك وقت قيامها، وهكذا هي الدولة التي يرومها اغلب المفكرين* دولة تشمل البلاد الإسلامية بأكملها وتسعى لزيادة رقعتها الجغرافية عن طريق العمل على إدخال الناس كافة إلى دائرة الإسلام بواسطة طريق الدعوة الصحيحة ولكن لا بد أولا من إيجاد النواة وحجر الزاوية لهذه الدولة المنشودة .

ان الحرية الدعوية التي تمتع بها المسلمون في المدينة جعلت الكل يعتقد بأنها البديل المناسب والأصلح من مكة لانتشار الدولة معللين ذلك بالحرية التي كان يتمتع بها المسلمون وعدم قيام المشركين واليهود بإيذاء المسلمين خلافا لما يحصل في مكة وإذا كان المنطق يفرض

علينا الاتفاق معه على ذلك فانه يرفض الوقوف عند هذا السبب وبالتأمل العميق يمكن التصور ان التباين السياسي والاجتماعي ما بين مكة والمدينة كان دافعاً كبيراً ومؤهلاً عظيماً لقيام دولة . اما مكة فقد كان لها نظام سياسي واضح المعالم وكانت أيضا تتمتع – طبقاً لفقهاء القانون – بمقومات الدولة وتقوم على ضمير جماعي وصالح عام مشترك وتربط أفرادها مجموعة من الأحاسيس التي لا تعرفها المجتمعات الابتدائية، وقد كان التنظيم السياسي فيها مقصوراً، والحكم فيها ثورياً أو هو إن صح التعبير حكم ديمقراطي جماعي (حيث كان يشرف مجموعة من الشيوخ بجمعهم مجلس أو هيئة تسمى الملأ، وهذا المجلس هو برلمانهم الذي يطلق عليه دار الندوة .

وكان مبدأ توزيع السلطات محترماً فيها فقد اقتسمت عائلات مكة المناصب الكبرى بالتساوي وفضلاً عن ذلك فقد كانت مكة تتعامل مع الدول المجاورة على أنها دولة ذات سيادة وقد عقدت اتفاقيات لتأمين طرق التجارة مع الدول الكبرى آنذاك ناهيك عن سيطرت مكة الروحية على كل جزيرة العرب وكذلك الثقافة فهي مركز الثقافة الأول لدى العرب وأسواقها ومواسمها الثقافية تشهد بذلك[٩] .

انه مثل هذا النظام السياسي الاجتماعي الثقافي المكي يصعب اختراقه وإذا كان اختراقه قد حصل فان عملية قلبه غير ممكنة، والقضية ليست قضية اختراق وأحداث هزت هذا النظام بقدر ما هي عملية انقلاب ثوري وتغيير جذري، ولذلك دافع أهل مكة عن نظامهم ومكانتهم ومصالحهم ووقفوا سداً منيعاً أمام دعوة النبي (صلى الله عليه وسلم) ولو ان أهل مكة منحوا أنفسهم فرصة التأمل والتدبر لأدركوا ان في احتضان الدعوة الإسلامية وإقامة الدولة مكانة أسمى وأعلى من مكانتهم الأولى أو لعلهم أدركوا ذلك . وأدركوا معه ان ذلك يتطلب منهم الكثير من التضحيات أولا ثم ان هذا التغيير الاجتماعي السياسي سيحدث انقلاباً في الموازين، وان أصحاب المكانة المتنفذين سيخسرون مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم، وهذا هو مكمن الداء في قضية الوقوف بوجه كل تغيير، وفعلاً حدث التغير . فلقد (وضعت دولة المدينة في عهدها النبوي أسس دولة المسلمين اللاحقة سواء في تنظيمها السياسي الإداري أو في نظامها الاقتصادي)[١٠] . انه من الطبيعي بأنها لم تأخذ شخصيتها الكاملة كدولة بسبب التباس الصلة بين الدعوة والدولة في بواكير الإسلام حيث مؤسس الجماعة الإسلامية (عليه الصلاة والسلام) (نبي وقائد سياسي وعسكري ورئيس دولة في الآن نفسه)[١١] .

ويأتي ذلك لما يعنيه ذلك من صعوبة في التمييز بين السياسي والديني في شخصيةُ ثم قصر الحيز الزمني بين هجرة النبي (عليه الصلاة والسلام) من مكة وهي تؤرخ للانتقال من

الدعوة إلى الدولة، من الطبيعي ان محاولة تغيير الأنظمة السياسية والاجتماعية بالأعمال المادية هو ضرب من المستحيل والأصل في ذلك ان يكون اختيار الأرض التي يُكوّن منها لدعوة قائمة على أسس سنها النبي (عليه الصلاة والسلام) في اختياره للمدينة المنورة بحيث تكون بيئتها السياسية والاجتماعية حاضنة حصينة لظهور الدعوة وإقامة الدولة .

معنى ذلك ان شكلاً من السلطة السياسية قام في المدينة دون ان يكون سهلاً تعيينه بأنه شكل من سلطة الدولة إذا متى قصد بذلك معنى الدولة التقليدي في العصر الوسيط، وهنا لا مجال لمقاربته بأدوات الفقه القانوني والدستوري الحديث كما يحاول بعض من الباحثين ان يقيم موافقات بين المجال السياسي الوسيط والمجال السياسي الحديث .

ان الوضع في يثرب آنذاك كان عاملاً مهماً لاستقبال تكوين يتولى زمام الأمور والقيادة فيها فلم تكن هناك (أي ملامح واضحة لأي نظام سياسي اجتماعي فيثرب منقسمة على نفسها انقساماً شديداً، فهناك اليهود من جهة والعرب من الأوس والخزرج من جهة أخرى وكانت الحروب قد طحنتهم فالفوضى السياسية العارمة كانت شعار تلك الحقبة في يثرب)[١٢] .

ان كياناً سياسياً إسلامياً نشأ في المدينة بعد الهجرة إليها وكان يحمل في جوفه عناصر دولة وان ثلاث عناصر على الأقل تشهد لذلك الكيان بالكينونة التاريخية والقيام السياسي وهي أسسٌ لذلك الكيان، ألا وهي :

الأرض والأمة والنظام السياسي . وان هذه الأمور الثلاث هي ناصر الكيان السياسي، أو على الأقل أسس له .

فان الأرض هي الأساس لولادة أي كيان سياسي، فإنها تعني (السيادة) فعلى هذه الأرض ولد الكيان السياسي للدولة الإسلامية – يثرب – (المدينة) ولم تكن قبل ذلك دولة أو سلطان أي ما كان في ميراثها، التاريخي، ما تبني عليه الجماعة الإسلامية وهي تؤسس دولتها واجتماعها السياسي أي لم يكن هنا موروثات سياسية أو أنقاض دولة يمكنهم البدء منها (فلقد أحاط المسلمون موطن جماعتهم المدني بالحماية ووضعوا هذا في مبتدأ فروضهم بُعيد الهجرة حيث أوعدوا يهود الموطن إياه على عيش مشترك في كنف رابطة سياسية واحدة، فكان الدفاع الذاتي المشترك (المسلم – اليهودي) عن الوطن في وجه العدو الخارجي العلامة الأبرز على تكون معنى المجال الترابي والسيادي عليه في وعي الجماعة الإسلامية الجديدة)[١٣] .

هذه الأرض التي توسعت فيما بعد لتكون دار إسلام بعد ما تجاوزت حدود المدينة حيث طالت شوكت المسلمين كافة ارض الحجاز ثم الجزرة وبلاد الشام .

حيث توسع المجال السياسي الإسلامي هذا يعني بان الأرض وسيادتها والاستحواذ عليها والدفاع عنها هو اول شكل او العنصر الاساسي الأهم من عناصر المجال والهيكل السياسي لأي دولة لذا نرى بان الرسول الأكرم (عليه الصلاة والسلام) حين دخوله المدينة وضع دستوراً لها وأدار أموالهم واوجد مجتمع وعقد معاهدة مع اليهود وغيرهم من القبائل لكي يتفرغ لتكوين دولة على الصعيد المادي والروحي .

فالمادي كما أسلفنا ارض يدافع عنها، والروحي هو دين الله الذي هو أساس كل شيء وسبب إيجاد هذا التكوين السياسي الذي حكم العالم فيما بعد .

وتأتي بعد الأرض الأمة التي تعيش على هذه الأرض . (وقد تبدلت معانيها في السياق السياسي نفسه لتكوينها وهي كناية عن الجماعة الدينية والسياسية التي شكلت النسيج الاجتماعي والسكاني (للموطن / الأرض)، وقام بها كيان المسلمين السياسي)[١٤] .

ان هذه الجماعة ليست اخلاطاً من البشر وليست منابت قبلية مختلفة جمعهم الكيان جمعاً كمياً قسرياً، وانما هي الرابطة التي حلت بين مجموعات بشرية متباينة الأصول الاجتماعية وشكلت منها جماعة كان الدين لحمتها الأساس .

بدأت الأمة امة اعتقاديه متميزة عن من سواها من الجماعات فقد خصت بالهداية دون سواها، ثم ما لبثت هذه الأمة ان فاضت عن حدود عقيدتها لتقوم على وحدة جماعتين ايمانيتين متباينتي الكتاب في جماعة سياسية جديدة، جمع بينها موطن وتعاقدوا على الدفاع عنه .

(هنا حصل التحول نحو امة مزدوجة الانتماء الديني تشكل الصحيفة دستورها الضابط لعلاقات اجتماعها السياسي وتمثل المصلحة المشتركة لانتماء إلى كيان سياسي واحد مبدأ قيامها كأمة)[١٥] .

ولكن الصدام بين النبي (عليه الصلاة والسلام) واليهود والذي انتهى بتصفية هؤلاء الاخيرين وإجلائهم عن المدينة أنهى إلى حد المعنى المدني للأمة وأعادها إلى مفهومها الاول كأمة اعتقاديه إلى ان توسعت من جديد لتخرج من إطار الأمة المدنية إلى امة عامة شاملة .

طبعاً هذا الاستقرار السياسي والتوسع الملموس والواقع جاء نتيجة الاستقرار الفكري للأمة وعدم تعرضها إلى أي غزو فكري* كما هو الحال الآن، حيث يقول محمد قطب (استصحب الاستعمار تيار العلمانية معه محاولاً تطبيق هذا الاتجاه في المجتمع الإسلامي وهو مجتمع يغاير في خصائصه وتاريخه وواقعه المجتمع الأوربي اضطر هذا الاستعمار إلى ان يسلك طريقاً يمكنه من هذا التطبيق وهو عزل المجتمع الإسلامي كلية عن ماضيه وعن تراثه العقلي

والروحي والتوجيهي والسلوكي فإذا ما تم عزله أصبحت قيادته ميسرة طيعة للمستعمرين وبالأخص للأجيال التي تنشأ في ظل هذه العزبة)[١٦] .

وهذا ما حدث فعلاً اليوم فنحن نعيش في ظل عزلة فكرية جعلتنا نؤمن بان لا مجال سياسي أو حياة سياسية إسلامية يمكننا مزاولتها أو إعادتها إلى سوق الحياة العملية ومزاولتها وتطبيقها واقعاً في وقتنا الحالي .

بيد ان الإسلام هو حياة سياسية واجتماعية أي انه دين يشمل ويغطي جميع نواحي الحياة على اتساعها وتطورها، وبعد إيجاد الأرض وتكوين الأمة يبني النظام السياسي الذي سيقود ويوجه الأمة على الأرض .

لذا نرى بان النبي (عليه الصلاة والسلام) تجلى كقائد سياسي وقائد حربي يمارس السلطة كأي رجل دولة يصدر القرارات يعين ويعزل يعلن الحرب ويوقع معاهدات . (مما يقع في باب ممارسة السياسة والسلطة أي مما يمكن نسبته إلى أفعال النبوة والدعوة إلا بمقدار ما نقول ان الذي يقوم به ليس رجل سياسة ودولة وحسب، بل نبي أيضا ان قيادة الرسول (عليه الصلاة والسلام) لحروب المسلمين اما بهدف الدفاع عن حوزة كيانهم أو لتوسعة حدود ذلك الكيان وتكوين جيش مدرب وتجهيزه بالعتاد وتوفير التمويل له وإبرام الاتفاقات والمعاهدات وأحداث المسؤوليات المدنية .

(قضاة عمل على الأقاليم، والأمنية جهاز تجسس غير نظامي، والعسكرية تعيين قادة الجيش والسرايا، والسياسية مجلس الصحابة المستشارين مما يقطع بان نواة نظام سياسي كانت تنشأ في تجربة الإسلام الاول بقيادة النبي (عليه الصلاة والسلام) وهي النواة التي سيجري تطويرها في عهد الخلافة الراشدة وصولاً إلى تكوين دولة إمبراطورية)[١٧] .

وهنا لرب قائل يقول اننا سقطنا في ما حذرنا من مغبة السقوط فيه، وهو التفكير بان دولة المدينة كانت دولة حديثة بعناصرها وأسسها ونقول بان الذي قصدناه هو التنبيه على ظواهر لا يمكن تجاهل معناها السياسي أو دلالتها على قيام مجال سياسي في الإسلام المبكر .

والا لما هاجر المسلمون من مكة إلى المدينة فان قائدهم وقائدنا (صلى الله عليه وسلم) أدرك بان لا أمان بلا دولة، وان لا دولة بلا ارض، ولا ارض بلا امة، ولا امة بلا مجال سياسي وقيادة سياسية ودينية قوية .

لذا اوجد أفرادا وكون لهم جماعة وبحث لهم عن ارض ثابتة لا مزاحمة فيها، ارض يتولون هم زمام المبادرة والقيادة . وضعوا الأسس وارسوا القواعد بدستور ثابت واضح المعالم (منذ ان وصل الرسول إلى المدينة وضع دستوراً لها وحكم المسلمين ورعى شؤونهم وأدار أموالهم

واوجد المجتمع الإسلامي، وعقد معاهدة مع اليهود وأرسل سرايا لقتال المشركين وقاد بنفسه الجيوش والغزوات وعين ولاة لبلدان ولم يكتفي بتعين القضاة بل كان يعنى بالمظالم بنفسه)[١٨].

وحتى انه (كان يدير مصالح الناس وكان كثير المشاورة لأصحابه واختص منهم أهل الرأي والبصيرة ليكونوا بمثابة مجلس شورى يرجع إليهم فيما يحتاج إلى مشورة ووضع نظاماً اقتصادياً حيث كان يأخذ الزكاة والعشور من الأغنياء وتعطى للفقراء وهكذا فقد أقام الرسول (عليه الصلاة والسلام)جهاز الدولة الإسلامية بنفسه وأتمه في حياته، وكان النبي (عليه الصلاة والسلام) رئيساً لهذه الدولة)[١٩] .

لذا فمن الواقع والمنصف ان نقول بأن المدينة كانت دولة مصغرة تقاد من قبل أفضل قائد ومنحها مجالاً سياسياً وهيكلاً سياسياً قادر على تولية زمام الأمور القيادة فيما بعد والا لما استمرت هذه الدولة لتحكم بقاع الأرض وتكون إمبراطورية ابتلعت الإمبراطوريات التي كانت قبلها وأقدم منها وجوداً وأكثر منها قوة .

المبحث الثاني

الهيكل الإداري لدولة

لقد تعددت تعريفات مفهوم الجهاز الإداري والإصلاح الإداري في شتى مفاصل الحياة وإذا ما تناولنا مفهوم الإصلاح الإداري سيكون من السهل الخروج بمفهوم واضح عن الجهاز الإداري، فلقد تعددت تعريفات مفهوم الإصلاح الإداري كمحصلة لتعدد الزوايا المنظور منها إلى المفهوم وتركيز كل تعريف على عناصر معينة للإصلاح الإداري .

ومن هذه التعريفات (هو مجموعة الإجراءات الرامية إلى إزالة خلل ما في النظام الإداري وذلك خلال فترة زمنية محددة، وفي مواضع معينة)[٢٠] .

أو هو (تغيير مقصود وشامل على مستوى الحكومة أو المنظمة في إطار رؤية مستقبلية للقيادات الإدارية، تحدد ما يجب تحقيقه من إصلاحات إدارية حديثة يتم على اساسها تنمية الموارد البشرية مادياً ومعنوياً لضمان رضاء الجمهور المستفيد من خلال تبني مفاهيم ونظريات إدارية، وتطوير الهياكل الإدارية وتبسيط الإجراءات وتحديث الأدوات والوسائل الفنية والتقنية على أساس التدرج غير المنقطع والتفاعل مع البيئة الكلية للمنظمة)[٢١] .

هذا بالنسبة لمفهوم الاصلاح الإداري أي إذا كان هناك جهازاً إدارياً مسبقاً ومثبت لإصلاحه، لكن في حالة المدينة المنورة لم يكن هناك أي جهاز إداري يمكن إصلاحه بل كانت مهمة الرسول (عليه الصلاة والسلام) هي بناء هيكل إداري متكامل من مفاصل إدارة دولة ورجال على رأس تلك المفاصل وإذا ما عرفنا بان الإدارة هي (المعرفة الدقيقة بما تريد من الرجال ان يعملوه ثم التأكيد على أنهم يقومون بعملهم بأحسن طريقة واقلها تكاليف)[٢٢] .

أو هي (القوة المفكرة التي تملك وتصف وتخطط وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لهدف محدد ومعروف)[٢٣] .

وكذلك تعرف بأنها (الاستخدام الفعال والكفء للموارد البشرية ولمادية والمالية والمعلومات والأفكار والوقت عن طريق العمليات الإدارية المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لغرض تحقيق الأهداف)[٢٤] .

لذا فكانت قيادة الرسول (عليه الصلاة والسلام) تطمح وتعمل على خلق أو صنع رجال يدفعهم الواعز الديني من جهة ويعيشون بحالة روحانية وسمو عقائدي عال جداً إداريين يتقنون فن إدارة الناس واستقطابهم وتمشية أمور العامة على ما يتوافق مع تعاليم الشريعة من جهة ومتطلبات الحياة العامة من جهة أخرى.

فضلاً عن مراعاتهم لمستويات العمل الإداري التي يقسمها علماء الإدارة اليوم على انها[٢٥] :

١ - الإدارة العليا : وهي الجهة المسؤولة عن صياغة ومتابعة وتنفيذ الأهداف واتخاذ القرارات .

٢ - الإدارة الوسطى :

وهي المسؤولة عن متابعة وتنفيذ الأهداف التنفيذية .

٣ - الإدارة الدنيا :

وهي إدارة الخطوط الأولى من المديرين والموظفين والتي تهتم بالمعايير العائدة لتصرفات الأفراد في انجاز الأعمال والنشاطات، وتقوم بتنفيذ الخطط وتوجيهات الإدارتين العليا والوسطى.

فنجد ان الدولة الإسلامية قسّم لها مؤسسها الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام واجبات[٢٦] سارت على نهجها، مثلاً الدفاع عن حدود الدولة من الأعداء الخارجين وتوفير الأمن والطمأنينة لجميع سكانها إقامة العدل بين الناس ورد المظالم عنهم توجيه الاهتمام بعلوم الدين والدنيا ووسائل العمران والتقدم الحضاري وكذلك الحث عل إقامة التكافل الاجتماعي داخل المجتمع الإسلامي.

لذا فان الصحابة والمقربون هم أول نخبة سياسية في الإسلام حيث لم يكن ممكناً بناء مجال سياسي دون وجود مثل هذه النخبة التي تدير وتنفذ وتشارك في صنع القرار وتتقلد مسؤوليات الدولة ولذلك نطلق عليها مجازاً وصف النواة الأولى لميلاد طبقة إدارية في المجتمع الإسلامي الجديد في المدينة .

فمن هذه النخبة ومن هذه الطبقة السياسية تشكل الجسم السياسي الإداري للدولة الإسلامية (ولا مراء في ان كتابة تاريخ هذه النخبة هي عينها كتابة تاريخ تكون الجهاز الإداري في الإسلام)[٢٧] .

ان الجهاز الإداري للدول الإسلامية هو عبارة عن مجموعة الوظائف الحساسة التي شغلها قسم من صحابة النبي عليه الصلاة والسلام، ومن أهمها النيابة عن الرسول في المدينة أثناء خروجه إلى الغزوات وقيادة الحرب والسرايا والعلاقات الخارجية خارج المدينة .

وكذلك تولية بعضهم على الولايات والأمصار والأقاليم التابعة للدولة الإسلامية والقضاء وجباية الزكاة والجزية وكتابة الوحي والعقود والعهود والنظر في المظالم وإبرام الاتفاقيات والصلح والهدنة[٢٨]. كل هذه الأمور مجتمعة تمثل نضح إداري وقيادي ناجح بل من انجح القيادات والدول في تلك الحقبة . وسنأتي على كل عمل من هذه الأعمال بالتفصيل حيث ان الدولة الإسلامية انتقلت من (المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية)[٢٩] .

١ - استخلاف النبي عليه الصلاة والسلام صحابته للنيابة في المدينة كما هو الحال في استخلاف سيدنا عثمان (رضي الله عنه) في غزوة ذات الرقاع [٣٠] من علامات السلطة السياسية في تجربة المدينة هو تعبير عن استمرارية الدولة في غياب قائدها أو هو تعبير عن تجريد ما للسياسة والسلطة بوصفها انطباعاً عاماً لا يرتبط بشخص النبي (صلى الله عليه وسلم) حصراً بل بجماعة المسلمين عامة، وهذا يعني ان الاستخلاف والنيابة وظيفة إدارية لإدارة شؤون الدولة أي هي وظيفة سياسية إدارية والا كان يكفي تكليف قوة عسكرية بذلك دونما حاجة إلى إنابة شخص بعينه[٣١] .

٢ - حين عدم خروجه للقتال عليه الصلاة والسلام كان يرسل على رأس القوة المقاتلة احد القادة الذين يثق بهم ويثق باقتدارهم العسكري والتنظيمي وان وجدنا مقارنة ما بين خروج النبي عليه الصلاة والسلام في غزوات وما بين بقائه في المدينة نجد انه خرج عليه الصلاة والسلام ستا وعشرين غزوة وبعث خمساً وثلاثين بعثاً .

أي ان أكثر المعارك التي خطط لها كانت في مكانه دون خروجه أي ان إدارة المعارك كانت وظيفة إدارية بحتة، وأيضا يدل ذلك على ان الدولة النبوية انشأ فيها مؤسسة حربية قوية تهابها جميع القوى في المنطقة آنذاك .

٣- دئب النبي عليه الصلاة والسلام على تسمية ولاة ورجال يقومون بالدارة الأمصار والأماكن التي تفتح على أيديهم، وكان اختبار هؤلاء يجري على وفق معايير دقيقة فهم أولا من الصحابة وممن اخذوا عن النبي عليه الصلاة والسلام تقنيات الإدارة والتدبير السياسي .

وأيضا الأمر الثاني عالمين بأمور الدين لأنه من صميم مأموريتهم هو تعليم أهل تلك الأمصار أمور الدين .

والأمر الثالث والمهم أهل عدل ومروءة بحيث يستوفون شروط تمثيل النبي عليه الصلاة والسلام خارج مركز الدولة، وطبعا وفي غالب الحالات حملوا معهم خطاب تكليفهم بالمنصب مكتوب وقرئ في أهل تلك المنطقة لكي يكون لهم السلطان الرمزي فكانت تدار الأمصار بأيدي هؤلاء الصحابة وكان حين اشكال أمر عليهم ولا وجود له في الكتاب أو سنة يكتبون به إلى النبي عليه الصلاة والسلام أو يجتهدون مع كل مساحة الحرية المعطاة لهم من قبل الرسول عليه الصلاة والسلام[٣٢] .

٤- منصب القاضي بمعزل عن والي المصر أو ولاة الأمصار الذين عينهم النبي عليه الصلاة والسلام أي لم يكن بمعزل ومستقل لكن النظر في قضايا الخصومة بين الناس كان دارجاً وقام به ولاة تلك الأمصار بتكليف نبوي ان يحكموا في خصومة المسلمين .

أي ان الولاة هم نفسهم القضاة الذين ينظرون في المنازعات وكان قانون حكمهم هو القرآن الكريم وان لم يجدوا في القرآن حكم يذهبوا إلى أفعال نبوية مشابهة وقرائن وأفعال، طبعاً لا شك بان المؤسسة العدلية أو مؤسسة القضاء لم تكن موجودة ومستقلة لكن على وفق هذه الأفعال نستطيع القول بان الشكل الجنيني لمؤسسة القضاء بدأ من هنا حيث تشكلت المحاكم وعين وقت للقضاء وحدد القاضي فكان أسلوبا جديداً لإدارة دولة .

٥- الأمور المالية للدولة هي من صلب أعمال الجهاز الإداري (العشور الجزية) (الضرائب) هي وظيفة حيوية في كيان تلك الدولة، أي تأسست فيها وزارة المالية التي تعنى بالمسائل المالية والتعاملات المالية التي هي العمود الفقري لكل دولة بيت المال مكان حفظ هذه الضرائب .

كل هذه الأمور تحتاج إلى أناس ليقوموا بها . وهم فئة الجباة الذين وكل إليهم أمر تحصيل المال أو تحصيل ما على مواطني الدولة من حقوق للدولة (العشور –الجزية – الغنائم – الفيء) كل هذا يحتاج إلى تفريغ جسم إداري يقوم بمهمة تحصيل موارد الدولة وحقوقها نيابة عن النبي[٣٣] .

٦- الخارجة في دولة المدينة، ان بعوث ومراسلات النبي عليه الصلاة والسلام هي شكل من اشكال العلاقات الخارجية .

حيث بدأت الملامح المبكرة لتلك العلاقات منذ كان النبي عليه الصلاة والسلام يبعث رسله لمفاوضة قريش على أسرى المسلمين ولتتطور هذه المفاوضات لتكون حول دخول مكة أي أنهم تفاوضوا حول دخول المسلمين إلى العمرة، وصلح الحديبية في حينها وما تضمنه من مواثيق وعهود واتفاقيات[٣٤]، صحيح لم يكن هناك ثمة جسم إداري خاص يقوم بأمر هذه العلاقات من سفر إلى العالم الخارجي لتبليغ رسائل النبي عليه الصلاة والسلام إلى المفاوضة وتوقيع العهود نيابة عنه لكن السياسة الخارجية المحمدية كانت قائمة وفاعلة بما يكفي للقول انها عبرت عن نظرة دولة إلى نفسها بوصفها كيان يخاطب كياناً آخر، كيان سياسي يخاطب خطابات سياسية ويوجهها إلى كيانات أخرى، وكانت تصل رسائله بسرية تامة وسرعة معقولة آنذاك، كما البريد السياسي اليوم .

٧- الكتاب والمحررون الذين يحررون الوثائق من مراسلات لقادة الجيوش أو رسائل إلى رؤساء دول أخرى خارجية طبعاً لم تكن هذه الوظيفة شأناً هيناً في الإسلام المبكر نظراً لقلة المتعلمين العارفين بالقراءة والكتابة في مجتمع أمي فلهذه الأسباب كانت وظيفة حساسة لا تقل أهمية عن وظيفة قائد الجيش . علماً ان وظيفة هؤلاء الكتاب لم تكن تمارس بعيداً عن تعليمات النبي عليه الصلاة والسلام مباشرة وعددهم محدود جداً . مما يدل على ان هذه الوظيفة كان محصوراً بحيث لا تداول عليها كثيرون كما يتداول غيرهم على وظيفة النيابة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام في المدينة[٣٥] .

كل هذه الوظائف، وظائف سياسية إدارية عونيت في تجربة البناء الإداري في المدينة وأنتجت فئات وأجساما اجتماعية نهضت بها وإذا لم يكن يسيراً تعريف تلك الوظائف بوصفها مؤسسية وتدل على قيام جهاز إداري بالمعنى الدقيق للعبارة فليس صعباً إدراك ما انطوى عليه القيام بها وفي انجاز هؤلاء لما أنيط بهم من مسؤوليات بنجاح، لقد أديرت تجربة البناء الإداري السياسي في المدينة بنجاح وكفاءة عالية تكفي للقول ان شكلاً من اشكال التنظيم الإداري والسياسي كان وراء ذلك حتى وإن لم ينتظم مؤسسياً في جهاز إداري بيروقراطي، وراء ذلك كله كانت ترتسم صورة القيادة النبوية الكفوءة لهذا التنظيم والكاريزما الهائلة[٣٦] التي تفرض على المسلمين الامتثال التام للأمر النبوي والعمل بمقتضاه.

المبحث الثالث

الإدارة النبوية للدولة

تجلت الإدارة النبوية في سبع تجليات على الرغم من تداخل مستوياتها على نحو غير قابل للعزل بينها إلا منهجياً[٣٧] .

وهي :

١ - الخطاب النبوي :

كان خطاب النبي عليه الصلاة والسلام خطاباً مطمئناً لسائر المخاطبين بحفظ حقوقهم ان اسلموا ... وكانت جميع خطابات النبي تكاد تبدأ (بأسلم تسلم) (المجوس – أهل اليمن – جماع جبل تهامة – خشعم – هرقل – كسرى)[٣٨] وغيرهم، نعم ان جميع هذه المخاطبات هي خطابات نبي لا تخلو من وازعها الديني الذي تطلب من متلقيها الدخول إلى الإسلام، لكنها لم تخلو من مظهر سياسي (التهديد بالعقاب الدنيوي) قبل الأخروي وكذلك بيان قوة دولة المسلمين في تلك الخطابات طبعاً بلا شك بأن متلقين الخطاب كانوا يتعاملون معه على انه خطاب من ملك ذو سلطان سياسي أي انه خطاب سياسي أكثر مما هو ديني لأنهم كانوا ينظرون إلى النبي عليه الصلاة والسلام رجل دولة وقائد – ملك – إمبراطور – وليس نبي .

هذا ومن وجهة نظرهم والا لآمنوا به قبل ان يرسل أي خطاب لو كانت نظرتهم إليه نظرة دينية .

٢ - الدعاية والتوجيه :

فهذا حال أي قائد سياسي يتعهد لجماعته بالرعاية والتوجيه والإرشاد . والنبي عليه الصلاة والسلام أفنى نفسه في سبيل هداية من اتبعه فصرف الشطر الأكبر من دعوته لتنظيم اجتماع سياسي إسلامي من الداخل والتماس أسباب تماسكه ومنعته، وكان المدخل إلى هذا التماسك هو تقوية رباط الإيمان وتزويدهم بالطاقة الروحية وهو المدخل الذي كان يفضي لصناعة كيان سياسي مترابط ولقد اسند النبي في توجيهه على أربعة غايات أساسية وهي[٣٩] :

١ - تعليمية .

٢ - تنبيهية .

٣ - تأمينية .

٤ - تقريرية .

الأول ..... التعليمية ...

قدم النص القرآني للمسلمين معونة تفصيلية من التشريعات تشمل معظم مناحي الحياة الاجتماعية فلم يكن من قبيل المصادفة ان الإسلام الإحيائي منذ ثلاثينيات القرن العشرين وخاصة منذ النصف الثاني منه وجود في المفهوم التوقيفي هذا ما يؤسس لشرعية مقالته الذاهبة إلى تعريف نظام الحكم في الإسلام بأنه نظام الدولة القائمة بأمر تطبيق الشريعة الإسلامية[٤٠]اما إذا نظرنا إلى التعليم النبوي فقط فانه حياة النبي وأفعاله كانت عبارة عن مدرسة ينهل منها الصحابة كافة العلوم الاجتماعية والسياسية فإن التعليم النبوي هو تعليم اعتقادي لفظاً ومضموناً لكن غايته غير مباشرة في تأسيس جماعة متحدة على نظام قيم مشتركة وغني عن البيان ان أية جماعة سياسية لا تقبل الوجود والقيام دون ذلك النظام الذي يلحمها ويضع لها الشخصية والماهية، وبعبارة أخرى ليس في وسع الجماعة السياسية ان تقوم وتتماسك على مبدأ اجتماعي مشترك إلا متى كانت جماعة اعتقاديه أي ان اجتماعها السياسي ممتنع دون اجتماعها الديني[٤١].

في كل الأحوال أتى الإسلام المدني يرهص بتحويل الجماعة المكية التي تكون وجدانها الاعتقادي في الإسلام المكي ابتداءً وتعمق في تجربة الهجرة إلى المدينة إلى جماعة سياسية أي إلى جماعة تعيد تأسيس الاجتماع الديني للمسلمين في صورة اجتماع سياسي بات هو نفسه ممراً إجباريا للاجتماع الديني كي يعيد إنتاج نفسه وكي يوسع في المجال الحجازي ابتداءً ثم خارج هذا المجال في مرحلة لاحقة . لم يكن ذلك التحول تفصيلاً عادياً في تاريخ الرسالة فإلى كونه نقل الجماعة الإسلامية من الاجتماع الديني إلى الاجتماع السياسي أعاد بمعنى ما تأسيس لنبوة نفسها بوصفها قيادة دينية وقيادة سياسية في الآن نفسه وأعاد معه تأسيس الإسلام من حيث هو رسالة إيمانية ومشروع سياسي في تلازم عضوي غير قابل للانفكاك أي بلغة معاصرة (أثيرة على مفردات خطاب الإحيائية الإسلامية)[٤٢] من حيث هو دين ودولة من دون شك أول شكل من اشكال التعبير عن العلاقة الماهوية بين الديني والسياسي في الإسلام.

ثانياً .... تنبيهية ...

قطعاً ان الجماعة الإسلامية هي من يؤول إليها أمر التوافق عل نظام الحكم الذي سيقوم فيها وهو مفهوم اعتنى كثيراً بمسألة الإجماع على قاعدة فكرة ((عصمة الأمة)) التي ما اجتمعت على ضلالة كما ورد في حديث نبوي ومفهوم توفيقي يقرر قاعدة مقتضاها ان الأمة محكومة شأنها شأن نظام الحكم فيها بالشريعة وانه ليس يجوز لها وضع أمر قررته الشريعة سلفاً .

لقد كان هذا المفهوم التوفيقي مفيداً للسياسة والسلطان بع زوال الخلافة وانقلابها إلى ملك إذ حررها من قيد نظام الخلافة الراشدة الذي يفترض قاعدتين هما السبق في الإسلام والقرابة من النبي[٤٣] .

ثالثاً .... تأمينية ...

وهنا ينصرف الخطاب على تأمين الذي آمنوا على أموالهم وأنفسهم وحماية حقوقهم بالضمانات الشرعية المنصوص عليها كتاباً والمؤكد عليها نبوياً، وفي سياق ذلك كتاب النبي عليه الصلاة والسلام لأحمر بن معاوية ابو شعبل من (تميم) : ((هذا كتاب لأحمر بن معاوية ابوشعبل في رحالهم وأموالهم فمن آذاهم فذمة الله منه خلية ان كانوا صادقين))[٤٤] .

رابعاً ... تقريرية ...

تنصرف إلى بيان ما للمسلمين من حقوق دينهم وكثر تلك الحقوق التي شددت عليها مكاتبات النبي عليه الصلاة والسلام تلك التي تتصل بالحقوق الاقتصادية الحق في الأرض والحق في المال وتكاد تتكرر في المكاتبات صيغة ((له ما اسلم عليه من أرضه))[٤٥] .

والتكرار يؤدي وظيفة التشريع الثابت أكثر مما يعني مجرد طقس لغوي إداري مرعي في المكاتبة ومن نافلة القول انه بذلك ينبه إلى أهمية تلك الحقوق الاقتصادية في استراتيجية الخطاب النبوي ومأتاها أهمية الحقوق إياها لدى عرب الجزيرة وفي قلبها حق ملكية الأرض والتصرف فيها .

ان دولة المسلمين لا تنازع المنتمين إليها في أملاكهم المنقولة (الأموال) وغير المنقولة (الأرض) انها تدعوهم إلى الانتماء لا يطلب منهم أكثر مما يطلبه من سائر المسلمين من زكاة وعشور أي من ضرائب شرعية ذلك أنهم من المسلمين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

٣- مخاطبة الجسم الإداري للدولة .

صرف شطر من المراسلات النبوية إلى مخاطبة الجسم الإداري للدولة من قواد جيش والعمال على الأمصار والجباة أو العمال عل الصدقات وهنا كانت النبرة السياسية في هذا النوع من المراسلات أعلى منها في السابقة التي تحدثنا عنها في الفقرتين السابقتين فهذه المراسلات لم تنطوي على مجرد تعاليم أو حتى تعليمات للجماعة من نبي هو قائدها في الدين والدنيا وانما تتضمن توجيهات بل قرارات سياسية صريحة من رئيس دولة المسلمين تلك لنترك حين مراسلات النبي للجباة .

ونتأمل في تلك الموجهة منه إلى قواده وعماله على الأقاليم والأمصار.

ان الخطاب النبوي إلى القائد أو العامل تكليف سياسي بتمثيل النبي لدى رعيته خارج مركز الحكم .

٤- القرارات المكتوبة المتصلة بالمصالح الاقتصادية للدولة أكثر القرارات التي أصدرها النبي عليه الصلاة والسلام في المدينة والحامل على تلك القرارات ابتداء فرض نظام اقتصادي قررته النصوص الشرعية للمسلمين أو فرضته على غير المسلمين ممن دخلوا في عهدهم لكن مما حمل عليها أيضا حاجة الدولة إلى ترضية أفراد أو قوى قبلية كي تكسب ولاءها أو على الأقل كي تضمن عدم انقلابها على الدعوة وسلطتها السياسية في المركز الديني .

ولا شك في ان أهم ما يتصل بالسياسة الاقتصادية لدولة المسلمين مسائل الغنيمة وقسمتها والجزية على رؤوس غير المؤمنين والصدقة والعشور أي ما تجوز تسميته بمواد اقتصاد الدولة .

٥- مخاطبة الأنا الإسلامية كيف تنظم أحوال اجتماعها الديني والسياسي والمدني وكيف تدير السلطة اللامركزية وكيف تعظم الثروة وتمد الدولة بالموارد التي يحتاج إليها التنظيم العام .

٦- الإدارة النبوية للسياحة الخارجية الإسلامية وهنا نلحظ ان المراسلات النبوية مع العالم الخارجي غير المسلم والواقع خارج مجال الجزيرة العربية على نحو خاص، حيث تنصرف تلك المراسلات إلى مخاطبة رجال الدولة والدين المسيحيين لأسباب تتعلق بكونهم القوة السياسية والدينية الرئيسة في الجوار الإسلامية .

٧- المعاهدات مع غير المسلمين هي وجه آخر من أوجه إدارة السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، بدأت نصوص هذه المعاهدات مبكراً مع قريش بعد فترة قليلة من الهجرة إلى يثرب وكان صلح الحديبية ابرز هذه المعاهدات ولكن هذه المعاهدات كانت اتفاق اقرب إلى اتفاق هدنة عسكرية اقرب مها إلى أي شيء آخر ناهيك بأنها لم تبرم في ظروف مد إسلامي طبعاً وهذا تختلف أمره في المعاهدات اللاحقة حيث قويت شوكة المسلمين وصارت لهم دولة إقليمية كبرى بعد انتشار دينهم في سائر الحجاز وفي معظم الجزيرة العربية، لم يعد الأمر يتعلق هاهنا بمعاهدات حربية بل اتفاقات سياسية يفرض فيها الكيان السياسي الإسلامي شروطه ولكن أحيانا وخاصة مع المسيحيين بغير إجحاف أو شدة للأسباب التي سلف الإلماح إليها في الفقرة السابعة وأخيرا . نقول بأن الدولة الإسلامية لا تقوم ولا تتحدد ماهيتها بنظام إداري يدبر الاجتماع السياسي ويعيد إنتاجه فقط بل باقتصاد يؤمن لها الموارد أي القوة المادية التي تكون بها الدولة ويستقيم بها السلطان السياسي .

الخاتمة والاستنتاجات

أولا ... ان الحديث عن وجود نواة سياسية في المشروع النبوي في إقامة دولة وتكوين سياسي أمر ممكن لان الكثير من الوقائع والتصرفات والحوادث تتصل اتصالاً مباشراً بالسياسة والأفعال السياسية ويصعب نسبتها على انها أفعال دينية لأنها أفعال سياسية بحتة .

ثانياً ... ان خطاب النبي حينما يوجه إلى المسلمين في الحالات التي فيها وحي أو نص قرآني كان يوجه على ان إساس من يخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام لان فيه نص قرآني أو وحي واضح . اما في الأمور الدنيوية كان يخاطبهم بصفته قائد دولة (قيادة سياسية) لان الوجود النبي على رأس الدولة وإدارته شؤونها وميلاد الدولة في حضن الدعوة هي عوامل أفضت إلى خلق تداخل بين الإدارة الدينية والإدارة السياسية .

ثالثاً ... ان مجالاً سياسياً قام في الصدر الاول للإسلام وارتست أساساته في المدينة، وكانت قوائم هذا المجال هي عناصر ثلاثة : جماعة سياسية مؤلفة من الجماعة الدينية الإسلامية ثم سلطة سياسية، مركزية في المرحلة الأولى، وتوسعت ليتوسع معها نطاق الجماعة .

رابعا... ان الدوافع الدينية كانت وراء قيام هذه الدولة أو هذا المجال السياسي فان الرسالة المحمدية والتكليف الشرعي الذي اقتضى نشر الدين الإسلامي في جميع البلاد اقتضى تكوين جيش وكيان سياسي يقوم بالمخاطبات السياسية والمعاهدات والاتفاقات التي تقوم بين المسلمين وسواهم .

خامسا[٤٦]... لقد انبت الإسلام دولة ولم يكن ذلك حال المسيحية التي ستتبناها الامبراطورية الرومانية لاحقاً وبعد تاريخ طويل من اضطهاد المسيحية لكن الدولة التي أنتجها الإسلام ليست دولة دينية (ثيوقراطية) لأنها عند أهل السنة على الأقل تقوم على مواصفات مدنية (بيعة وشورى وصحبة) وهي فكرة لم يتوقف عن التنبيه إليها مفكرون إسلاميون محدثون ومعاصرون منذ محمد عبدة حتى اليوم وان لم يفت فقهاء السياسة الأوائل كلماوردي والجويني ملاحظتها فالدولة من الفقهيات لا من العقائد من الفروع لا من الأصول أي انها ليست ركناً من أركان الدين كالشهادة والصلاة والزكاة ولا يتوقف إسلام المسلم على الإيمان بها وليس صدفة ان فقه الفتنة ميز دائماً بين المرتدين الخارجين عن عقيدة الإسلام إلى ما كانوا عليه أو إلى غير ذلك من عقائد وبين البغات والمتمردين والخوارج الخارجين على الدولة والسلطان الذين يطعن في إسلامهم وان عدوا غلاة .

سادسا...ان المشروع النبوي السياسي لا يتوقف عند بيان الدور التأسيسي الذي قام به النبي العظيم في بناء امة وفي بناء دولة وفي إطلاق مشروع تاريخي فحسب، وانما يهدف أيضا إلى

البحث في تكوين مجال سياسي في الصدر الاول للإسلام وما تناولناه حتى الآن يتصل ببواكير ذلك التكوين في لحظة ابتدائية منه هي اللحظة النبوية التأسيسية في المدينة .

هوامش البحث ومصادره:

(١) النبهاني، الدولة الإسلامية، بيروت، دار الأمة، ط٧، ٢٠٠٤، ص٤١ .
(٢) المباركفوري، الرحيق المختوم، بيروت، دار الرسالة، ١٩٩٦، ص ٦٧ .
(٣) د . كمال قدس، دولة الرسول، عمان، دار عمار، ١٩٩٤، ص ١٩٧ .
(٤) د . عارف أبو عيد، نظام الكم في الإسلام، عمان، دار النفائس، ١٩٩٦ م، ص ٢١ .
(٥) النبهاني، الدولة الإسلامية، بيروت، ط ٧١، دار الأمة، ٢٠٠٤ م، ص ٢٩ى – ٣٠ .
(٦) د . عبد العزيز الخياط، النظام السياسي في الإسلام، عمان، دار السلام، ١٩٩٩، ص ١٤٢، ١٤٣.
(٧) إبراهيم عبد الكريم الغازي، الدولة والنظم السياسية، أبو ظبي، دار المتنبي ١٩٨٩ م، ص ٤٨ – ٤٩ .
(٨) د . محمود إبراهيم الدبك الفقه السياسي في الإسلام، عمان، بلا، ٢٠٠٠، ص ٣٠ .
* النبهاني، الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ – ٤٢ .
(٩)د .كامل سلامة الدقس، دولة الرسول من التكوين إلى التمكين، عمان، دار عمار، ١٩٩٤ م، ص ١٨٥ .
(١٠)د . عبد الإله بلقزيز، تكوين المجال السياسي الإسلامي النبوة والسياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط / ١، ٢٠٠٥ م، ص ١٣٧ .
(١١)نفس المصدر السابق .
(١٢)د . عارف أبو عبد، مصدر سابق، ص ٢٧ .
(١٣) د . عبد الإله بلغزيز، مصدر سابق، ص ١٤١ .
(١٤) عبد الإله بلغزيز، مصدر سابق، ص ١٤١ .
(١٥) أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية لابن هشام حققها وضبطها ووضع فهارسها مصطفى السقا إبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي ٤ج في ٢ مج (بيروت، دمشق، دار الخير ١٩٩٦ م) مج ١، ج ١، ص ٢٧٦ .
* هو إغارة الأعداء على امة من الأمم أسلحة معينة وأساليب مختلفة لتدميرها وتدمير قواها الداخلية وعزائمها ومقوماتها وانتهاب كل ما تملك، ينظر : الحضارة الإسلامية مقارنة بالحضارة الغربية، د . توفيق يوسف الواعي، القاهرة، المصورة، دار الوفاء ١٤٠٨ هـ، ص ٦٨٠ .
(١٦) محمد قطب، واقعنا المعاصر، جدة، طبعة مؤسسة المدينة لسنة١٤٠٧ هـ،، ص ٣٤٣ .
(١٧) عبد الإله بلغزيز، مصدر سابق، ص ١٤١ .
(١٨) د . تركي عبد جيد الفكر والسلوك السياسي عند تقي الدين النبهاني، رسالة دكتورا،، ٢٠٠٧ م، ص ٩١ .
(١٩) النبهان، الدولة الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٢٣ – ١٢٧ .
(٢٠) د . صبري محمد خليل، أستاذ فلسفة القيم الإسلامية، جامعة الخرطوم . Sabhi . m . kgalilehotmail . com، دورة منهجيات الإصلاح والتسمي الإدارية، دمشق، ٢٠٠٥ .
(٢١) نفس المصدر السابق .
(٢٢) زيد منير عبودي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، بغداد، دار دجلة، ٢٠٠٧ م، ص ١٩ .
(٢٣) محمد خليل الرفاعي، إدارة المؤسسات الصحفية، دمشق، جريدة البور، ٢٠٠٧ م، ص ١٤ .
(٢٤) زيد منير عبودي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، بغداد، دار دجلة، ٢٠٠٨ م، ص ١٥ .
(٢٥) حسن إبراهيم بلوط، إدارة المؤسسات، بيروت، دار قابس، ١٩٩٨ م، ص ١٤٩ – ١٥٠
(٢٦) ينظر : في هذا الخصوص د . عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي الدولة – الحكومة – الحقوق – والحريات العامة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤ م، ص ١٥٤ – ١٥٥ .

(٢٧) د . عبد الإله بلقزيز، تكوين المال السياسي الإسلامي، ص ١٤٥ .
(٢٨) ينظر : موسوعة إبراهيم النخعي الفقهية، د . محمد رواس قلعجة، الكتاب الثاني، ص ٢١٨، وينظر : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لعلي محمد الماوردي، ط ٣، القاهرة، ٤٥٠ هـ، ص ٢٨، وينظر : فقه الزكاة : د . يوسف القرضاوي، ط ١، ١٣٨٩ هـ، دار الإرشاد، بيروت، ج ٢، ص ٧٥٦ .
(٢٩) د . محمد ضياء الدين الدبس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٤، سنة ١٩٦٦ م، دار المعارف، ص ١٣.
(٣٠) الطبري، ص مج ٢، ص ٨٦ .
(٣١) نف المصدر السابق .
(٣٢) سيرة ابن هشام، مصدر سابق، مج ٢، ص ١٧٩ وما بعدها .
(٣٣) ينظر : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ((في التراث العربي الإسلامي كتاب الخراج، تقديم الفضل شلق، بيروت، دار الحداثة، ١٩٩٠ م، ص ١٧٩ .
(٣٤) ابن هشام، السيرة النبوية، مج ٢، ج ٣، ص ٢٤٦، وينظر : الطبري، ص ١٣٠ – ١٣٤ .
(٣٥) الطبري، ص ٢١ ، ينظر : أبو الحسن بن محمد بن الأثير . الكامل في التاريخ، تحقيق : عمر عبد السلام الاسدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤ م، مج ٢، ص ١٧٦ .
(٣٦) انظر : الطبري، مصدر سابق، ص ١١٩ .
(٣٧) محمد عبد الله مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط ٧، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠١ م، ص ٧٥٧ .
(٣٨) نفس المصدر السابق، الوثائق، رقم ٦١ ص ١٥٢ و ١١٠ ص ٢٣٠، ١٧٣ ص ٢٧٨ و ١٨٦ ص ٢٩١ و ٧٧ ص ١٦٣ .
(٣٩) مقدمة ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب، د . ت، ص ١٤٩ – ١٥٠ .
(٤٠) ينظر : مثالاً لذلك من العلماء المعاصرون .... سيد قطب، معالم في الطريق، ص ١٣١، القاهرة، بيروت – دار الشرق ١٩٩٣ م، سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، ط ١٥١، القاهرة، بيروت، دار الشرق ١٩٩٣ م، وينظر روح الله الخميني الحكومة الإسلامية، ط ٢، بيروت، مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩ م، وينظر : عبد السلام فرج، الفريضة الغائبة، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١ م، وينظر : رفعت السيد احمد، النبي المصلح، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١ م، ج ١، وينظر : أبو الأعلى المووردي، نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م .
(٤١) مقدمة ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠٤ م، ص ١٤٩ – ١٥٠، وينظر : سعيد حوى جند الله ثقافة وأخلاق، القاهرة، دار الطباعة الحديثة ١٩٧٧ م، وينظر : عبد السلام ياسين الشورى والديمقراطية، الدار البيضاء، مطبوعات الأفق، ١٩٩٦ م .
(٤٢) اهتم باحثون غربيون بهذا المفهوم (الإحيائية) الإسلامية وعلى وفرة ما حرروه في الموضوع (جاك ببرك ماكسم رودنسون، اولفية كاري، انظر : تكوين المجال السياسي الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤١ .
(٤٣) ينظر : رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٧ م، ص ٣٦ .
(٤٤) ينظر : محمد عبد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط ٧، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠١ م، ص ١٥٠ .
(٤٥) نفس المصدر السابق، رقم الوثيقة ١١٨، ص ٢٣٦ .
(٤٦) انظر : هشام جعيط، في السيرة النبوية الوحي والقرآن، ط ٢، (بيروت، دار الطلبة، ٢٠٠٠) د ١ الوحي والقرآن النبوي، ص ١١ .

المصادر والمراجع

١. إبراهيم عبد الكريم الغازي، الدولة والنظم السياسية، أبو ظبي، دار المتنبي ١٩٨٩ م .
٢. ابن هشام، السيرة النبوية .
٣. أبو الأعلى المووردي، نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م .
٤. أبو الحسن بن محمد بن الأثير . الكامل في التاريخ، تحقيق : عمر عبد السلام الاسدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤ م .
٥. أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية لابن هشام حققها وضبطها ووضع فهارسها مصطفى السقا إبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي (بيروت، دمشق، دار الخير ١٩٩٦ م) .
٦. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ((في التراث العربي الإسلامي كتاب الخراج، تقديم الفضل شلق، بيروت، دار الحداثة، ١٩٩٠ م.
٧. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لعلي محمد الماوردي، ط ٣، القاهرة، ٤٥٠ هـ
٨. جاك ببرك ماكسم رودنسون، اولفية كاري، تكوين المجال السياسي الإسلامي
٩. حسن إبراهيم بلوط، إدارة المؤسسات، بيروت، دار قابس، ١٩٩٨ م .
١٠. د . تركي عبد جيد الفكر والسلوك السياسي عند تقي الدين النبهاني، رسالة دكتورا،، ٢٠٠٧ م.
١١. د . توفيق يوسف الواعي، الحضارة الإسلامية مقارنة بالحضارة الغربية، القاهرة، المصورة، دار الوفاء ١٤٠٨ هـ .
١٢. د . صبري محمد خليل، أستاذ فلسفة القيم الإسلامية، جامعة الخرطوم . Sabhi . m kgalilehotmail . com، دورة منهجيات الإصلاح والتسمي الإدارية، دمشق، ٢٠٠٥ .
١٣. د .عارف أبو عيد، نظام الكم في الإسلام، عمان، دار النفائس، ١٩٩٦م.
١٤. د . عبد الإله بلقزيز، تكوين المجال السياسي الإسلامي النبوة والسياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط / ١، ٢٠٠٥ م.
١٥. د . عبد العزيز الخياط، النظام السياسي في الإسلام، عمان، دار السلام، ١٩٩٩.
١٦. د . عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي الدولة – الحكومة – الحقوق – والحريات العامة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤ م .
١٧. د .كامل سلامة الدقس، دولة الرسول من التكوين إلى التمكين، عمان، دار عمار، ١٩٩٤ م.
١٨. د .كمال قدس، دولة الرسول، عمان، دار عمار، ١٩٩٤.
١٩. د . محمد ضياء الدين الدبس، النظريات السياسية الإسلامية، سنة ١٩٦٦م، دار المعارف .
٢٠. د .محمود إبراهيم الدبك الفقه السياسي في الإسلام، عمان، بلا، ٢٠٠٠.
٢١. رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٧ م .
٢٢. رفعت السيد احمد، النبي المصلح، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١ م .
٢٣. روح الله الخميني الحكومة الإسلامية، ط ٢ ، بيروت، مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩ م .
٢٤. زيد منير عبودي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، بغداد، دار دجلة، ٢٠٠٨م.
٢٥. سعيد حوى جند الله ثقافة وأخلاق، القاهرة، دار الطباعة الحديثة ١٩٧٧م.
٢٦. سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، ط ١٥١، القاهرة، بيروت، دار الشرق ١٩٩٣ م .
٢٧. عبد السلام فرج، الفريضة الغائبة، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١ م .

٢٨. عبد السلام ياسين الشورى والديمقراطية، الدار البيضاء، مطبوعات الأفق، ١٩٩٦ م .
٢٩. فقه الزكاة : د . يوسف القرضاوي، ط١، ١٣٨٩ هـ، دار الإرشاد، بيروت.
٣٠. م سيد قطب، معالم في الطريق، القاهرة، بيروت – دار الشرق ١٩٩٣م .
٣١. المباركفوري، الرحيق المختوم، بيروت، دار الرسالة، ١٩٩٦ .
٣٢. محمد خليل الرفاعي، إدارة المؤسسات الصحفية، دمشق، جريدة البور، ٢٠٠٧م.
٣٣. محمد عبد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط ٧، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠١ م .
٣٤. محمد قطب، واقعنا المعاصر، جدة، طبعة مؤسسة المدينة لسنة ١٤٠٧هـ.
٣٥. مقدمة ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠٤ م
٣٦. موسوعة إبراهيم النخعي الفقهية، د . محمد رواس قلعجة، الكتاب الثاني،
٣٧. النبهاني، الدولة الإسلامية، بيروت، ط ٧١، دار الأمة، ٢٠٠٤ م.
٣٨. هشام جعيط، في السيرة النبوية الوحي والقرآن، ط ٢، (بيروت، دار الطلبة، ٢٠٠٠) د ١ الوحي والقرآن النبوي.